

الوحدة ونحن نحبذ أن تبقى مصر هي راعية المصالحة بغض النظر عن الحكومة الجديدة هناك فمصر منذ أيام جمال عبد الناصر ترعى القضية الفلسطينية.

س: هل هناك أي اتصالات بين القيادة الفلسطينية وقيادة قطر بعد حكاية كشف الوثائق؟

ج: حسب علمي لم يحدث أي اتصال والجزيرة تعاملت بروح التحريض ضد القيادة الفلسطينية، ونحن لا نضيرنا كشف الوثائق، لكن نستغرب كل هذا التحريض ضدنا من جانب قطر، وبصراحة الرئيس أعطى أوامره بعدم فتح أي جبهة ضد قطر لأنه يرى أن الأمر ليس في صالح الموقف العربي الموحد والجميع التزم وأوقف هجوماً على سياسة قطر وجزيرتها.

س: متى يستكمل د. فياض تشكيل حكومته؟ وكم وزيراً لفتح في التشكيلة الجديدة؟

ج: لم تستكمل فتح واللجنة المركزية مشاوراتهما بشأن الأمر، وأعتقد أنه بعد عودة الرئيس من الخارج سيكون هناك اجتماع آخر للجنة المركزية لطرح أسماء وقوائم، وأنا لست متأكداً من عدد وزراء فتح في الحكومة القادمة لكن يفترض أن تشمل قوى وممثلين عن فصائل أو اتجاهات فصائل منظمة التحرير بشكل أو بآخر، وأن تكون عبارة عن تآلف وطني وكفاءات مميزة مع كادر متقدم من حركة فتح. وفياض يملك عدة أسباب إن أراد التشاور مع القوى أو يستطيع أن يقدمها حال استكملت أمامه المشاورات. لكن اللجنة المركزية مثلاً لم تقدم أسماء وزراء مرشحين بعد وأعتقد باقي الفصائل أيضاً.

## وثيقة رقم 47:

بيان صحفي لبنيامين نتنياهو حول استخدام الولايات المتحدة "الفيديو"  
ضد مشروع قرار يدين سياسة "إسرائيل" الاستيطانية<sup>47</sup>

(الأقواس المسننة في هذه الوثيقة، وما بداخلها من إيضاحات، هي من إعداد المصدر الأصلي)

20 شباط / فبراير 2011

لقد قرر الرئيس [الأميركي باراك] أوباما نهاية الأسبوع [الماضي] فرض الفيديو على مشروع قرار يدين إسرائيل في مجلس الأمن الدولي. إن إسرائيل تقدر هذا القرار، كما أننا نظل ملتزمين بدفع عملية السلام مع جيراننا في المنطقة وأيضاً مع الفلسطينيين. أعتقد بأن قرار الولايات المتحدة [استخدام حق الفيديو] يوضح أن الطريق الوحيد لتحقيق السلام يمر عبر المفاوضات المباشرة وليس من خلال إجراءات في هيئات دولية من شأنها الالتفاف على المفاوضات المباشرة.

إن مكوث الأمن سيكون أهم أو أول موضوع في أي مفاوضات سنجرها علماً بأن هذا المكوث حيوي بالنسبة للاتفاقات السلمية، إذ أرى أننا أصبحنا نستطيع أن نتبين الآن حقيقة أننا نعيش في منطقة غير مستقرة، منطقة حيث تحاول إيران استغلال الوضع الناشئ لزيادة نفوذها من خلال نقل سفينتين حربيين عن طريق قناة السويس. إن إسرائيل تنظر بخطورة إلى الخطوة الإيرانية هذه، حيث تعزز هذه الخطوة شأنها شأن خطوات وتطورات أخرى صحة ما قلته مراراً وتكراراً خلال

السنوات الماضية بمعنى أن احتياجات إسرائيل الأمنية سوف تزداد مما يقتضي تمهيداً مع ذلك زيادة ميزانية الدفاع الإسرائيلية.

ويتعين علينا لغرض التعامل مع الموضوع دفع اقتصادنا وتعزيزه وجعله أكثر استقراراً. وقد نشرت دائرة الإحصاء المركزية الأسبوع الماضي معطيات أظهرت أن الربع الأخير [من العام المنصرم 2010] شهد نمواً حاداً للاقتصاد الإسرائيلي. إننا نرحب بالطبع بهذه المعطيات لكننا ندرك أن إنجاز أو مواصلة هذه السياسة يستلزم الحفاظ على إطار الميزانية [العامة] أي انتهاج نهج المسؤولية دون أي تجاوزات. ويُعدّ هذا الأمر أحد مقومات القوة الاقتصادية الإسرائيلية.

وبالتالي سنقوم بهذا الإجراء تحديداً اليوم، إذ أُطرحُ اليوم على مجلس الوزراء اقتراحاً مشتركاً مع وزير المالية — جرى تنسيقه أيضاً مع وزراء آخرين — ينص على خفض 10% من كلفة المواصلات العامة. ويمثل هذا الإجراء هدفاً اجتماعياً من المقام الأول، إذ مَنْ يستخدم المواصلات العامة يا ترى؟ ليس الأشخاص المنتمين إلى الفئة العشرية الأعلى [اقتصادياً] بل أولئك الذين لا تقع [السيارات الخاصة] في متناول أيديهم أو الذين يريدون أو يستطيعون استخدام الحافلات والقطارات، علماً بأنه توجد شريحة كاملة من أبناء الطبقة الوسطى تستطيع تجنب الاختناقات [على الطرقات] ودخول المدن [بسهولة من خلال ركوب المواصلات العامة]، مما يجعلنا معنيين بتشجيع هذا التوجه.

كما أننا نرغب في صيانة جودة الهواء والتقليل من تلويث البيئة. لذا يمثل هذا الإجراء خطوة اجتماعية تسهم في حماية البيئة أيضاً مما يصبّ في مصلحة دولة إسرائيل. وبالتالي نخفض اليوم أسعار المواصلات العامة بنسبة 10% لكن من أين نغطي كلفة هذا القرار على اعتبار أننا نتقيد بإطار الميزانية؟ سنغطيها من خلال تقليص بعض الميزانيات الأخرى لكننا لن نخفض ميزانيات وزارات التربية والتعليم والرفاه والدفاع، ذلك لأنه يجب علينا في الفترة الراهنة الالتزام بسلم أولوياتنا الذي يتمثل بعدم خفض [ميزانيات] الوزارات المشار إليها. وهكذا أعتقد أننا ننتهج نهج المسؤولية والعقلانية سواء سياسياً أو أمنياً أو اقتصادياً أو اجتماعياً.

## وثيقة رقم 48:

### بيان صادر عن ماكسويل جايلارد حول عمليات الهدم الإسرائيلية<sup>48</sup>

21 شباط/ فبراير 2011

تدين الأمم المتحدة عمليات الهدم التي استهدفت الخيام السكنية المؤقتة التي نصبت لإيواء العائلات من ظروف الطقس في خربة طانا، في ثاني حادث من نوعه يتعرض له هذا المجمع خلال شهر واحد.

خربة طانا هي مجمع سكني يبلغ عدد سكانه ما يقرب من 250 شخصاً وتقع في المنطقة (ج) التي تُسيطر عليها إسرائيل، شمال الضفة الغربية بالقرب من مدينة نابلس. يعيش سكان المجمع الذين يقطنون في هذه المنطقة منذ عقود، في مساكن بسيطة (بما فيها، الخيام، ومباني الصفيح، والكهوف القديمة) ويعتاشون من العمل في الرعي والزراعة. إن عمليات الهدم التي تستهدف هذه